



## دعوة إلى العمل

### التعليم في حالات الأزمات: التزام بالعمل

#### التعليم في خطر

يشهد العالم زيادة مقلقة في عدد المتضررين من النزاعات المسلحة والتهجير القسري، بما في ذلك نزوح اللاجئين على نطاق واسع، والأزمات الصحية والكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، وغيرها من الأزمات. وهذا يعني وضع العراقيل أمام تعليم 222 مليون طفل في سن الدراسة والشباب ودفع قدرة أنظمة التعليم على تحقيق هدفها إلى حافة الهاوية. تتأثر الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة، إلى جانب العديد من مجموعات الأقليات الأخرى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجتمعات السكان الأصليين والأقليات العرقية والدينية وأفراد مجتمع الميم بنسب متفاوتة في العديد من سياقات الأزمات. في عام 2022 فقط، وصل النزوح القسري إلى مستوى قياسي بلغ 100 مليون شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى التعليم الجيد المناسب. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة بين يناير 2020 وديسمبر 2021، كان هناك 5000 حادثة اعتداء على التعليم وحالات استخدام عسكري للمدارس، حيث تم اختطاف 9000 طالب ومعلم أو احتجازهم أو إصابتهم أو قتلهم في 85 دولة. هذا بالإضافة إلى إغلاق المدارس بسبب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، حيث يتعرض تعليم الأجيال القادمة من الفتيات واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية للخطر.

#### التعليم يعاني من نقص التمويل

تلقت المناشدات الإنسانية لقطاع التعليم 22% فقط من الأموال المطلوبة في عام 2021، أي أقل بكثير من القطاعات الأخرى. في عام 2021، تم تخصيص 2.9% فقط من التمويل الإنساني العالمي للتعليم، وهو رقم يقل كثيرًا من هدف الأمم المتحدة الذي يستهدف نسبة 4%. بعد تفشي جائحة كوفيد-19، تلقت التعليم 3% فقط من إجمالي حزم التحفيز استجابةً للأزمة الصحية و0.7% فقط من الأموال المطلوبة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

تؤثر الأزمات سلبيًا على الاستثمار طويل الأجل الضروري لتطوير أنظمة التعليم وضمان قدرتها على الصمود في وجه الاضطرابات المستقبلية. كانت المساعدة الإنمائية الرسمية الخارجية (ODA) المقدمة للتعليم في حالة ركود في عام 2020 وانخفضت بمقدار 359 مليون دولار أمريكي في حالة المانحين الثنائيين. وقد أعقب هذا الانخفاض منذ ذلك الحين تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب المانحين الرئيسيين. كما تأثرت الحكومات في العديد من البلدان ببطء الانتعاش الاقتصادي وارتفاع تكاليف الديون وإعادة ترتيب الأولويات المحلية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها. وتعني القضايا المنهجية في تمويل التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي أن مجموعات الأطفال والشباب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللاجئين والمشدود داخليًا، تفقد الدعم الوطني والدولي وتتخلف أكثر عن الركب.

#### الشراكة من أجل التحول: التزام بالعمل

بناءً على الممارسات الواعدة، نغتنم نحن والدول الأعضاء والشركاء فرصة قمة التحول المنشود في التعليم التي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاق "التعليم في حالات الأزمات: التزام بالعمل".

نلتزم بالعمل معًا لتحويل أنظمة التعليم، حتى تتمكن من منع الأزمات والاستعداد لها والاستجابة لها والتعافي منها. من أجل تمكين جميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات، بمن فيهم اللاجئين والسكان عديمو الجنسية، من الحصول المستمر والعادل والأمن على فرص تعلم شاملة وجيدة وأمنة.

ونلتزم تحديدًا بتحسين فرص الوصول والجودة والإنصاف والإدماج لـ 222 مليون طفل وشباب ممن توقف تعليمهم أو لا يتعلمون بسبب النزاعات المسلحة والنزوح داخليًا وخارجيًا عبر الحدود والأزمات الصحية أو الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية. ولتحقيق هذا الالتزام، ندعو الدول الأعضاء والمنظمات متعددة الأطراف والمانحين والشركاء في مجال التعليم إلى

العمل على تحقيق هذا الالتزام من خلال تقديم تقرير أول في عام 2025 قبل بلوغ هدف عام 2030، ومساءلة بعضها البعض عن الإجراءات التالية:

1. تحسين فرص حصول الأطفال والشباب المتضررين بالأزمات على التعليم الشامل المنصف ونتائج التعلم، بوسائل منها:

- خفض عدد الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس في البلدان المتضررة من حالات الطوارئ والأزمات الممتدة إلى النصف على الأقل.
- تحسين نتائج التعلم التأسيسي بحيث يصل ما لا يقل عن 75% من الأطفال والشباب في ظروف الطوارئ وما بعد الأزمات إلى الحد الأدنى من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والكفاءة الاجتماعية والعاطفية.
- تحسين توظيف المعلمين المؤهلين من الإناث والذكور واستبقاؤهم في وظائفهم وتطويرهم المهني المستمر لضمان أن يكون التدريس تحويليًا وشاملاً للجنسين.

2. حماية التمويل الخارجي وزيادته عبر الصكوك الإنسانية والإنمائية، وضمان أن يكون التمويل منصفًا ويتوافق مع أولويات التخطيط الوطني والالتزامات بالاتفاقيات الدولية. وبالأخص:

- الالتزام بزيادات سنوية تدريجية في الإنفاق المحلي على التعليم، بما يتماشى مع دعوة رؤساء الدول لعام 2021 للعمل على تمويل التعليم، واستكمالها بمساعدة إنمائية رسمية متزايدة ومستدامة ومتعددة السنوات (ODA) مقدّمة للتعليم، بوسائل منها تمويل الشراكة العالمية من أجل التعليم، فالتعليم لا يمكن أن ينتظر منصات الشراكة والتمويل.
- الالتزام بتكثيف الآليات الحالية أو تطوير آليات تمويل إضافية متعددة السنوات وتوفير الموارد لها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي أزالت الحواجز التي تعترض أنظمة التعليم الوطنية لمن هم خارج نطاق التمويل المحلي والدولي الحالي، مثل اللاجئين والسكان عديمي الجنسية.
- تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم وتوجيه الموارد نحو الفئات الأكثر تهميشًا.

3. العمل معاً بروح التعاون الدولي لبناء أنظمة تعليم قادرة على مواجهة الأزمات تضمن حماية حقوق الأطفال والشباب، وتلبية احتياجات المتعلمين بطريقة شاملة، بما في ذلك الصحة والرفاهية والتغذية والمياه والصرف الصحي والحماية من العنف والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

- توافق الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية مع التحول، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان إنتشون وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال والميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال وإعلان المدارس الآمنة والإطار الشامل للسلامة المدرسية فضلاً عن الالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.
- الالتزام بالتعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والعمل معاً بطريقة منسقة وعن طريق آليات التنسيق الراسخة لتطوير أنظمة التعليم.
- الالتزام بالتعاون المشترك بين الوزارات والوكالات في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية في مجال التعليم وتخطيط الاستجابة الإنسانية.
- توحيد الشمولية والمساواة بين الجنسين في سياساتنا التعليمية وأولويات التخطيط والتنفيذ.



4. مراعاة السياقات التشغيلية المتنوعة وتوسيع نطاق التدخلات عالية التأثير وتعميمها في جهود السياسات والبرمجة مع التركيز على ثماني أولويات مترابطة: (1) المعلمون؛ (2) والمشاركة المجتمعية؛ (3) والإدماج والمساواة بين الجنسين؛ (4) والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ (5) والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي؛ (6) والحماية من العنف؛ (7) والإنصاف في توفير تكنولوجيا التعليم والابتكار، خاصةً للأطفال الأكثر تهميشًا؛ (8) والمشاركة الهادفة للأطفال والشباب.